

تنمية القدرات، التعليم والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: محددات خلق مناصب الشغل في أفريقيا (خبير)

الرباط، 30 حزيران/يونيو 2021 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) – أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤسسة NKC African Economics (إحدى شركات مجموعة أوكسفورد إيكونوميكس) اليوم، تقريراً مشتركاً حول "أفضل الممارسات في مجال خلق مناصب للشغل : دروس من أفريقيا".

"هذا التقرير هو النتيجة الأولى للتعاون بين مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لشمال أفريقيا ومؤسسة NKC African Economics. من خلال هذه الوثيقة، نتشارك أمثلة على السياسات الناجحة لخلق مناصب الشغل على أمل أن تشكل بدورها مصادر للمعلومات والدروس لبلدان أخرى في المنطقة" كما صرحت أمل البشبيشي، المكلفة بالشؤون الاقتصادية المعنية بمسائل التشغيل بمكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

يكشف التقرير الجديد عن أن "التركيز على تنمية القدرات والتعليم لا يؤدي فقط إلى تحسين القابلية على الظفر بمنصب شغل فحسب، بل يسّح للشباب أيضاً بالأدوات اللازمة للنجاح في مساعيهم لخلق المقاولات. وفي الوقت نفسه، مع اشتداد الضغوط المالية نتيجة لجائحة كوفيد – 19، أصبح من الضروري بشكل متزايد [للحكومات] الدخول في شراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ مبادرات خلق فرص الشغل"، كما أبان السيد كوبوس دي هارت، المسؤول عن الاستشارات لدى NKC African Economics.

النقاط الرئيسية الأخرى التي كشف عنها تقرير "أفضل الممارسات في خلق مناصب الشغل: دروس من أفريقيا" هي:

- أهمية تحسين قابلية الشباب على الظفر بمنصب شغل ومشاركة المرأة في سوق العمل. وقد مكنت هذه السياسات البلدان من الوصول إلى صلب مشكلة البطالة، حيث يشكل الشباب نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل في أفريقيا.
- تعد مواعمة أهداف التشغيل في القطاع العام مع الأهداف التجارية للقطاع الخاص عاملاً حاسماً من عوامل النجاح، لا سيما إذا تم تحقيق الاستفادة من موارد القطاع الخاص من خلال توفير حوافز للتكوين أو إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص للتكوين وتنفيذ مبادرات من أجل التشغيل.
- تبقى الزراعة والتعليم في صميم مبادرات خلق مناصب الشغل في جميع أنحاء أفريقيا. وتظل إمكانات القطاع الزراعي هائلة إذا أمكن تحسين الأنشطة غير الرسمية والحرفية وتسويقها، من خلال التدخلات في التعليم وتنمية القدرات.
- بالإضافة إلى خلق مناصب الشغل، فإن استهداف قطاع التصنيع، ولا سيما من خلال توليد المهارات اللازمة، يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في تنويع الاقتصادات وتعزيز قدرة البلدان على الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAf).

كما يشخص التقرير كذلك عدداً من عوامل النجاح مثل:

- اللجوء إلى حوافز لصالح تنمية القدرات التي ستساعد على الحد من عدم التوافق بين العرض والطلب الحاليين في هذا المجال.

- تركيز جهود خلق مناصب الشغل بحيث تدمج سلاسل القيمة ككل.
- استهداف المقاولات الصغيرة، التي تلعب دوراً رئيسياً في خلق مناصب الشغل ونمو الإنتاجية.
- تعزيز الشراكات بين الحكومات والمقاولات الخاصة (الشراكات بين القطاعين العام والخاص).
- الشراكات، والاستثمارات العمومية، والنهوض بالاستثمارات وتحسين الوصول إلى القروض والحوافز الضريبية.

تستند استنتاجات تقرير "أفضل الممارسات في خلق مناصب الشغل: دروس من أفريقيا" إلى دراسة 34 مبادرة تشغيل قامت بها 15 دولة أفريقية: جنوب أفريقيا، الجزائر، أنغولا، الكاميرون، كوت ديفوار، مصر، إثيوبيا، غانا، كينيا، المغرب، جزيرة موريس، نيجيريا، رواندا، تنزانيا وتونس.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إحدى اللجان الإقليمية الخمس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة، واندماجها الإقليمي وتنهض بالتعاون الدولي دعماً للقارة من خلال البحث والدعم التقني للحكومات.

NKC African Economics، متخصصة في إنتاج التوقعات والمعلومات للاقتصادات الأفريقية الأساسية. وتشمل خدماتها تحليلاً كاملاً للأفاق الآنية وذات الأمد الطويل، لفائدة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من أجل تتبع تطور المخاطر والفرص لعملياتها واستثماراتها عبر القارة.

ملاحظة للمحررين:

لأي سؤال أو طلب إجراء مقابلة، المرجو من وسائط الاتصال توجيه رسالة إلكترونية إلى:
filali-ansary@un.org et spatel@oxfordeconomics.com